TRENDS GLOBAL
ترينـدز جلـوبـال

JORDAN VIRTUAL OFFICE

مجلة

رؤى ليفانتين

LEVANTINE INSIGHTS

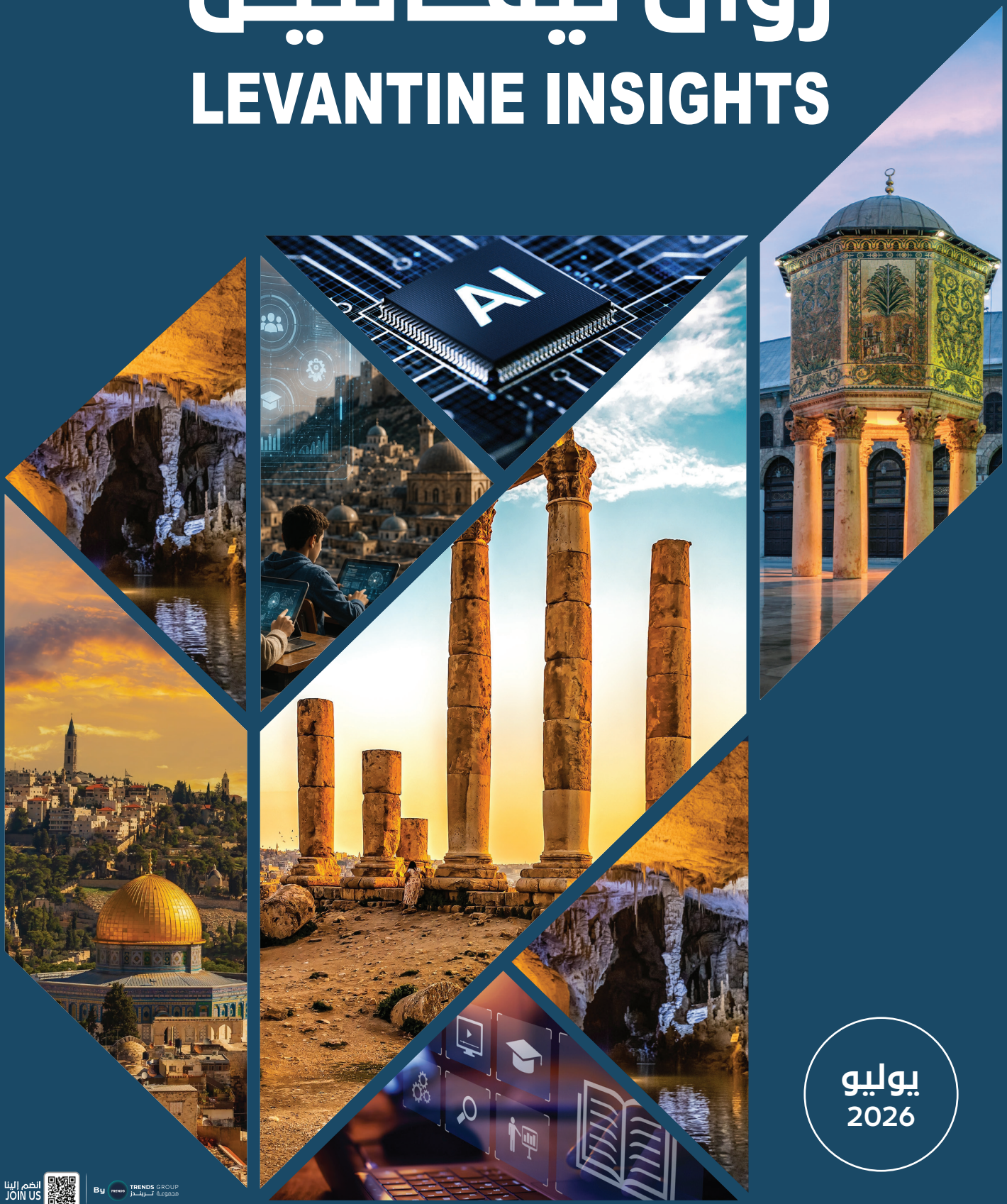

يوليو
2026

انضم إلينا
JOIN US

By TRENDS GROUP
مجموعة ترينـدز

المقدمة

يمر المشرق العربي بمرحلة مفصلية تتقاطع فيها التحولات الجيوسياسية مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، لتعيد رسم ملامح المنطقة، وتفرض أسئلة جديدة حول مستقبلها. وفي هذا السياق، يأتي العدد الثاني من "رؤى ليفانتين" ليقدم قراءة تحليلية معمقة لأبرز القضايا التي تشغل دول بلاد الشام، من الأمن والحدود إلى الاقتصاد والمعرفة والتحول الرقمي.

ومن خلال هذا العدد، نسعى إلى استشراف الفرص الكامنة وسط التحديات، وإبراز أهمية التعاون الإقليمي والشراكات التنموية في بناء مستقبل أكثر استقرارًا وقدرة على التكيف مع المتغيرات العالمية. فالمشرق العربي لا يقف اليوم عند مفترق طرق فحسب، بل يمتلك أيضًا مقومات التحول إلى فضاء أكثر ترابطًا وفاعلية في معادلات القرن الحادي والعشرين.

أولًا: السياسة والأمن

أمن الحدود في المشرق العربي بين مكافحة التهريب ومتطلبات الاندماج في الممرات التجارية العالمية: من خطوط الفصل إلى مسارات الربط

خلال العقود الأخيرة شهدت الحدود في المشرق العربي تحولات جوهرية، ولاسيّما في بلاد الشام التي تضم الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين. وقد جاءت هذه التحولات انعكاسًا لطبيعة التغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية التي مرت بها المنطقة. فقد تشكلت معظم الحدود الحالية في أعقاب انهيار الدولة العثمانية، وبفعل ترتيبات دولية واتفاقيات رسمت خرائط جديدة للمنطقة، الأمر الذي جعل الحدود ليست مجرد خطوط جغرافية فاصلة، بل عناصر مؤثرة في تشكيل الهويات الوطنية والعلاقات بين الدول والمجتمعات المحلية على جانبيها.

وعلى مدى عقود طويلة ارتبط مفهوم الحدود بحماية السيادة الوطنية وضبط حركة الأفراد والبضائع وتأمين المجال الجغرافي للدولة. غير أن التطورات التي شهدتها بلاد الشام، من حروب وصراعات وأزمات لجوء وتحديات أمنية عابرة للحدود، أظهرت أن وظيفة الحدود أصبحت أكثر تعقيدًا من مجرد الفصل بين الدول. فالحدود الأردنية السورية، على سبيل المثال، تأثرت بشكل مباشر بتداعيات الأزمة السورية وما رافقها من حركة نزوح واسعة وتحديات أمنية واقتصادية، كما أن الحدود اللبنانية السورية ظلت مرتبطة بعلاقات اجتماعية واقتصادية متشابكة تعكس عمق الترابط بين البلدين. أمّا فلسطين، فتقدم نموذجًا مختلفًا تتداخل فيه الاعتبارات السياسية والأمنية مع قضايا السيادة والتنقل والتنمية الاقتصادية.

وفي الوقت نفسه، تبرز أهمية الحدود بوصفها بوابات للتبادل التجاري والتكامل الاقتصادي. فالمعابر الحدودية في بلاد الشام لعبت تاريخيًّا دورًا محوريًّا في ربط الأسواق العربية بعضها ببعض، وكانت طرق التجارة والنقل تمر عبر سوريا والأردن ولبنان لتصل إلى الخليج العربي وتركيا وأوروبا. ومع تراجع بعض هذه الأدوار نتيجة الصراعات وعدم الاستقرار، بدأت تبرز مجددًا نقاشات حول إمكانية إعادة إحياء شبكات النقل والتجارة الإقليمية، باعتبارها مدخلًا لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق المصالح المشتركة.

وفي ظل التحولات الجيوسياسية المتسارعة وإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية، يبرز تساؤل استراتيجي حول مستقبل الحدود في بلاد الشام: هل ستبقى مناطق عازلة ومصادر للتوتر والصراع؟ أم ستتحول إلى فضاءات للتعاون وممرات للتنمية والربط الاقتصادي؟ إن الإجابة عن هذا السؤال ترتبط بقدرة دول المنطقة على تحقيق الاستقرار السياسي، وتعزيز التعاون الإقليمي، وتطوير البنية التحتية العابرة للحدود، بما يسمح بتحويل الموقع الجغرافي المميز لبلاد الشام من مصدر للتحديات إلى رافعة للتنمية والازدهار المشترك.

1- الحدود بين التحديات الأمنية والتحولات الإقليمية

أفرزت التطورات التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011 واقعًا أمنيًّا جديدًا، فرض ضغوطًا متزايدة على الدول الحدودية في المشرق العربي[1] . فقد تحولت الحدود السورية الأردنية، والسورية العراقية، والسورية اللبنانية، إلى ساحات لتحديات معقدة، شملت تهريب المخدرات والأسلحة، والهجرة غير النظامية، ونشاط الشبكات الإجرامية العابرة للحدود[2]. ونتيجة لذلك، لم يَعُدْ أمن الحدود مرتبطًا فقط بحماية السيادة الوطنية، بل أصبح عنصرًا أساسيًّا في استقرار الدول وقدرتها على مواجهة المخاطر العابرة للحدود.

وفي هذا السياق، برزت الحاجة إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن الحدودي بما يتجاوز الإجراءات التقليدية القائمة على الرقابة والمنع، نحو مقاربة أكثر شمولًا، تأخذ في الاعتبار طبيعة التهديدات الحديثة وتشابكها مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

2- من حدود الفصل إلى ممرات الربط الاقتصادي

بالتوازي مع التحديات الأمنية، تشهد المنطقة عودة متزايدة للاهتمام بمشاريع الربط الإقليمي والممرات الاقتصادية العابرة للحدود. وقد أدى هذا التحول إلى إعادة النظر في وظيفة الحدود باعتبارها بوابات للتجارة والتنمية وليست مجرد خطوط فاصلة بين الدول.

وتكتسب بلاد الشام أهمية خاصة في هذا السياق بحكم موقعها الجغرافي الذي يربط الخليج العربي بشرق المتوسط وتركيا وأوروبا. ومع التحولات التي تشهدها التجارة العالمية وسلاسل الإمداد الدولية، أصبحت الممرات البرية وشبكات النقل الإقليمية عنصرًا متزايد الأهمية في المنافسة الاقتصادية الدولية، ما يمنح المنطقة فرصة استراتيجية للاستفادة من موقعها الجغرافي إذا ما توفرت البيئة الأمنية والسياسية المناسبة.

3- الجريمة المنظمة وتحديات إدارة الحدود

رغم الفرص الاقتصادية الواعدة، لاتزال الحدود تواجه تحديات أمنية متنامية نتيجة تطور الشبكات الإجرامية العابرة للدول، فقد أصبحت هذه الشبكات أكثر قدرة على استغلال التكنولوجيا الحديثة وشبكات التمويل المعقدة ووسائل التنقل المتطورة، الأمر الذي جعل من مكافحة التهريب والجريمة المنظمة تحديًا يتجاوز قدرات الإجراءات التقليدية. وتبرز تجارة المخدرات، وعلى رأسها الكبتاغون، كأحد أبرز التهديدات الأمنية والاقتصادية في المنطقة، نظرًا لارتباطها بمنظومات الجريمة المنظمة وغسل الأموال وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية الواسعة.

4- الحدود الذكية وإدارة المخاطر

تنسجم هذه الرؤية مع الاتجاهات الدولية الحديثة التي تدعو إلى اعتماد نماذج الإدارة المتكاملة للحدود، بحيث تقوم على التنسيق بين الأجهزة الأمنية والجمركية والاستخباراتية، وتستفيد من التكنولوجيا في عمليات الرصد والتحليل واتخاذ القرار.

وفي هذا السياق، برز مفهوم "الحدود الذكية"[3] كأحد أبرز الاتجاهات المستقبلية في إدارة المعابر والمنافذ الحدودية، من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والاستعانة بالطائرات المسيّرة وأنظمة الاستشعار الحديثة[4]؛ لتعزيز الكفاءة الأمنية وتقليل المخاطر دون إعاقة حركة التجارة والتنقل المشروع.

5- الأمن الحدودي كرافعة للتنمية الاقتصادية

لم تَعُدْ أهمية أمن الحدود تنبع فقط من دورها في مكافحة الجريمة المنظمة، بل أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بقدرة الدول على جذب الاستثمار وتعزيز النشاط الاقتصادي. فالمستثمرون وشركات النقل والخدمات اللوجستية ينظرون إلى استقرار الحدود وكفاءة المعابر وسرعة الإجراءات الجمركية باعتبارها عوامل حاسمة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.

ومن هذا المنطلق، أصبحت الحدود الآمنة والفعالة جزءًا من البنية التحتية الاقتصادية الحديثة، شأنها شأن الموانئ والطرق وشبكات الطاقة، بما يجعل تطويرها ضرورة اقتصادية إلى جانب كونها ضرورة أمنية.

6- الأردن كمحور استراتيجي للربط الإقليمي

ضمن هذه المعادلة الجديدة، يبرز الأردن بوصفه أحد أهم الفاعلين الجغرافيين في مشاريع الربط الإقليمي. فالمملكة تقع عند نقطة التقاء حيوية تربط الخليج العربي بلاد الشام وشرق المتوسط، وتمتلك بنية تحتية تؤهلها للعب دور محوري في حركة التجارة الإقليمية.

ويمثل ميناء العقبة، إلى جانب معبري الكرامة مع العراق وجابر مع سوريا، ركائز أساسية في أي تصور مستقبلي للممرات التجارية الإقليمية. ومع تنامي الاهتمام بمشاريع النقل والطاقة والربط الاقتصادي، تتعزز أهمية الأردن باعتباره نقطة ارتكاز رئيسية في منظومة التجارة الإقليمية الجديدة.

7- الدور الخليجي في تعزيز الأمن الاقتصادي الإقليمي

يتجاوز دور دول الخليج العربي البُعْد الاستثماري التقليدي، ليصبح جزءًا من معادلة الأمن الاقتصادي الإقليمي. فاستقرار الممرات التجارية التي تربط الخليج ببلاد الشام يمثل مصلحة استراتيجية مشتركة، تُسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي وضمان انسيابية حركة التجارة.

وتبرز دولة الإمارات العربية المتحدة كأحد أبرز الفاعلين في هذا المجال، مستفيدة من خبرتها المتقدمة في إدارة الموانئ والخدمات اللوجستية والتحول الرقمي. وقد انعكس ذلك في استثماراتها ومبادراتها الرامية إلى تطوير شبكات النقل وسلاسل التوريد الذكية وربط الأسواق الإقليمية.

كما شهدت السنوات الأخيرة بروز مبادرات تهدف إلى تعزيز الربط التجاري بين الخليج والأردن وبلاد الشام ضمن ما يُعرف بممرات التجارة الحديثة أو "طريق الحرير التجاري العربي"، والتي تعتمد على تطوير شبكات النقل البري والبحري وربطها بالموانئ والمناطق اللوجستية.

8- التكنولوجيا والرقمنة في تطوير المعابر التجارية

أصبحت التقنيات الذكية عنصرًا أساسيًّا في تطوير إدارة الحدود والمعابر التجارية. وتتمثل أبرز التقنيات المستخدمة في أنظمة "النافذة الواحدة" للتخليص الجمركي، ومنصات تبادل البيانات الإلكترونية، وأنظمة إدارة المخاطر الجمركية، وتقنيات التتبع الإلكتروني للشاحنات والبضائع، إضافة إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات والكشف المبكر عن المخاطر.

هناك أيضًا أنظمة مثل "أسيكودا " (ASYCUDA)، وبرامج المشغل الاقتصادي المعتمد (AEO)، وتقنيات التفتيش غير التدخلي باستخدام أجهزة المسح بالأشعة السينية[5]، وهي من أبرز الأدوات التي تُسهم في تسريع الإجراءات الجمركية وتعزيز أمن الحدود في آن واحد.

ومن شأن توسيع نطاق هذه المبادرات وربطها بممرات تجارية إقليمية متكاملة أن يُعزز مكانة الأردن كمركز لوجستي بين الخليج وبلاد الشام، ويرفع من كفاءة التجارة البينية العربية، بما ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي والاستقرار الإقليمي.

9- مستقبل الحدود في المشرق العربي

مع أهمية الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية، فإن مستقبل الحدود في المشرق العربي سيظل مرتبطًا بقدرة دول المنطقة على بناء منظومة تعاون أمني وتنموي متكاملة. فالتجارب الدولية تؤكد أن الممرات التجارية لا تزدهر في البيئات الهشة، وأن التنمية المستدامة تحتاج إلى حدود مستقرة وفعالة وقادرة على مواجهة التهديدات دون تعطيل الحركة الاقتصادية المشروعة.

ورغم الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية التي تجمع دول بلاد الشام، فإن المنطقة ماتزال تفتقر إلى إطار مؤسسي شامل للتعاون في حماية الحدود وإدارتها، على غرار التجارب الإقليمية الناجحة في مناطق أخرى من العالم. فعلى سبيل المثال، أسست الدول الأوروبية منظومة متكاملة للتعاون الحدودي والأمني من خلال اتفاقية شنغن[6] ، والوكالات الأمنية المشتركة، ما أسهم في تعزيز الأمن وتسهيل حركة الأفراد والتجارة بين الدول الأعضاء. وفي المقابل، يقتصر التعاون الحدودي في بلاد الشام -حتى اليوم- على تفاهمات واتفاقيات ثنائية أو محدودة النطاق، مثل اللجنة الأمنية المشتركة بين الأردن وسوريا لمكافحة التهريب والجريمة العابرة للحدود، وأطر التنسيق الأمني والتعاون بين سوريا ولبنان التي نشأت بموجب معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق عام 1991[7].

وقد أثبتت التحديات الأمنية والاقتصادية خلال السنوات الأخيرة أن قضايا تهريب المخدرات والأسلحة، والهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة، لم تَعُدْ شأنًا وطنيًّا يخص دولة بعينها، بل أصبحت تحديات إقليمية تتطلب استجابة جماعية ومنسقة. ومن هنا تبرز الحاجة إلى إطلاق "اتفاقية شامية لحماية الحدود والتعاون الأمني"، تقوم على مبادئ احترام سيادة الدول، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتنسيق الإجراءات الحدودية، وإنشاء مراكز عمليات مشتركة، والاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في المراقبة والتحليل والتنبؤ بالمخاطر.

ولا يقتصر أثر مثل هذه الاتفاقية على الجانب الأمني فحسب، بل يمتد إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، إذ يُسهم أمن الحدود في تسهيل التجارة البينية، وتشجيع الاستثمارات، وخفض تكاليف النقل والتأمين، وخلق بيئة أكثر استقرارًا للنمو الاقتصادي. كما يمكن أن تشكل هذه الاتفاقية نواةً لمشروع تكامل مشرقي أوسع، يربط بين الأمن والتنمية، ويعيد إحياء دور بلاد الشام بوصفها فضاءً جغرافيًّا واقتصاديًّا متكاملًا وقادرًا على مواجهة التحديات المشتركة بفاعلية أكبر.

الخلاصة

تكشف التحولات التي شهدتها بلاد الشام خلال العقد الأخير أن أمن الحدود لم يَعُدْ قضية سيادية منفصلة عن الاقتصاد والتنمية، بل أصبح جزءًا من معادلة الأمن الشامل للدولة. فاستمرار التهديدات المرتبطة بالتهريب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية يرفع كلفة عدم الاستقرار، ويَحُدُّ من قدرة الدول على الاستفادة من موقعها الجغرافي في التجارة الإقليمية والدولية.

وفي المقابل، نجد أن التحولات الجارية في سلاسل الإمداد العالمية والممرات التجارية الجديدة تفرض إعادة تعريف وظيفة الحدود: من أدوات ضبط وفصل، إلى أدوات إدارة وربط اقتصادي. غير أن نجاح هذا التحول يبقى مشروطًا بقدرة دول المشرق العربي على بناء أطر تعاون أمني ومؤسسي أكثر فاعلية، وتطوير البنية التحتية الحدودية، وتبني حلول رقمية تعزز الكفاءة الأمنية دون إعاقة حركة التجارة.

وعليه، فإن مستقبل الحدود في بلاد الشام لن يتحدد فقط بقدرة الدول على مواجهة التهديدات الأمنية، بل بقدرتها على توظيف أمن الحدود كأداة لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي. فكلما ارتفع مستوى التنسيق الأمني واللوجستي بين دول المنطقة، ازدادت فرص تحولها من منطقة عبور للأزمات إلى عقدة استراتيجية في شبكات التجارة والربط الإقليمي الناشئة.

ثانيًا: المجتمع

التعليم في بلاد الشام في عصر الذكاء الاصطناعي: بين رأس المال البشري والاستقرار السياسي

لم يَعُدْ التعليم في القرن الحادي والعشرين مجرد حق اجتماعي أو خدمة حكومية، بل أصبح أحد أهم مؤشرات القوة الوطنية والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وفي منطقة بلاد الشام، حيث تتداخل التحديات الاقتصادية والتحولات السياسية والتغيرات التكنولوجية، يكتسب التعليم أهمية مضاعفة بوصفه أداة لبناء رأس المال البشري وتعزيز التماسك الاجتماعي ومواجهة البطالة والتطرف.

ومع دخول الذكاء الاصطناعي إلى مختلف القطاعات، تجد دول المشرق العربي نفسها أمام مفترق طرق تاريخي: إمّا الاستثمار في المعرفة والمهارات الرقمية، أو مواجهة فجوة تنموية متزايدة مع الاقتصادات الأكثر تقدمًا.

1- التعليم في بلاد الشام

الأردن

تعليم متقدم وتحديات سوق العمل

يُعَدُّ الأردن من أكثر دول المنطقة تقدمًا في مؤشرات التعليم. وتشير بيانات البنك الدولي المستندة إلى إحصاءات اليونسكو إلى أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين تجاوز 97% خلال السنوات الأخيرة[8] ، وهو من أعلى المعدلات في العالم العربي. كما يحافظ الأردن على مستويات مرتفعة من الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي، فيما يتجاوز الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي نصف الفئة العمرية الجامعية[9]. ورغم هذا الإنجاز، لايزال الأردن يواجه مفارقة تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات مقارنة ببعض الفئات الأقل تعليمًا، ما يشير إلى فجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل. ولهذا أطلقت الحكومة بالتعاون مع البنك الدولي برامج واسعة لتطوير المهارات الرقمية وربط التعليم بالتحول الاقتصادي[10].

وعلى المدى البعيد، يمتلك الأردن فرصة للتحول إلى مركز إقليمي للتعليم الرقمي والذكاء الاصطناعي إذا نجح في تحديث المناهج وتعزيز التدريب التقني والمهني.

لبنان

رأس مال بشري قوي وسط أزمات هيكلية

لطالما اعتُبر لبنان من أكثر الدول العربية استثمارًا في التعليم، حيث تتجاوز نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين 92%[11] ، بينما تتمتع الجامعات اللبنانية بسمعة إقليمية متميزة. كما حافظ التعليم العالي اللبناني لعقود على نسب مرتفعة من الالتحاق الجامعي مقارنة بالعديد من دول المنطقة.

غير أن الأزمة الاقتصادية الممتدة منذ عام 2019 ألقت بظلالها على القطاع التعليمي، وأدت إلى موجات هجرة واسعة بين الأكاديميين والطلبة والكفاءات العلمية. وتشير تقارير حديثة إلى استمرار الضغوط على المؤسسات التعليمية في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية الراهنة.

ومع ذلك، فإن لبنان يمتلك ميزة تنافسية، تتمثل في رأس ماله البشري، وقدرته على الاستفادة من الاقتصاد الرقمي والعمل عن بُعْد والقطاعات المعرفية، إذا توفرت بيئة اقتصادية أكثر استقرارًا.

فلسطين

التعليم كأداة للصمود

رغم الظروف السياسية المعقدة، حافظ المجتمع الفلسطيني على مستويات تعليمية مرتفعة مقارنة بالعديد من الدول النامية. وقد ارتبط التعليم تاريخيًّا بمفاهيم الصمود الاجتماعي والتنمية البشرية.

غير أن التحديات الحالية المتعلقة بالاقتصاد، والقيود المفروضة على الحركة والبنية التحتية، تؤثر بصورة مباشرة على فرص التعليم والتوظيف، ما يجعل تطوير التعليم الرقمي والتعلم عن بُعْد من الأولويات المستقبلية.

سوريا

إعادة بناء التعليم بوصفه أولوية وطنية

قبل الأزمة السورية، كانت معدلات التعليم ومحو الأمية في سوريا من بين الأفضل في المنطقة. غير أن سنوات الحرب تركت آثارًا عميقة على البنية التعليمية، وأدت إلى تراجع فرص الوصول إلى التعليم في العديد من المناطق. وتشير بيانات اليونسكو والبنك الدولي إلى استمرار مستويات جيدة نسبيًّا من الإلمام بالقراءة والكتابة مقارنة بظروف الصراع، إلّا أن التحدي الحقيقي يتمثل في الفاقد التعليمي وتراجع الالتحاق بالتعليم العالي وهجرة الكفاءات.

وخلال مرحلة إعادة الإعمار المتوقعة، سيكون الاستثمار في التعليم والتدريب الرقمي أحد أهم العوامل المؤثرة في قدرة سوريا على استعادة رأس مالها البشري وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وفي بلاد الشام، تتفاوت المؤشرات التعليمية بين دولة وأخرى، تبعًا للظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها خلال العقود الأخيرة. ويستعرض الجدول الآتي واقع التعليم في دول المشرق العربي من خلال مؤشرات الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالتعليم الأساسي والعالي، اعتمادًا على أحدث البيانات المتاحة من البنك الدولي (World Bank) ومعهد اليونسكو للإحصاء (UIS)، تمهيدًا لتحليل العلاقة بين التعليم والتنمية والاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة[12] :

الدولة	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (15 سنة فأكثر)	الالتحاق بالتعليم الأساسي	الالتحاق بالتعليم العالي (إجمالي)	ملاحظة تحليلية
الأردن	نحو 97%	يتجاوز 95%	بين 50-55% من الفئة العمرية الجامعية	تعليم قوي نسبيًّا، لكن بطالة الخريجين مرتفعة. (World Bank Open Data)
لبنان	نحو 92%	يتجاوز 90%	من أعلى النسب عربيًّا تاريخيًّا (قرابة 45-50%)	رأس مال بشري مرتفع رغم الأزمة الاقتصادية. (Trading Economics)
سوريا	نحو 94.4% (آخر بيانات موثقة)	تضرر بسبب الحرب مع تفاوت مناطقي كبير	تراجع واضح مقارنة بما قبل 2011	إعادة بناء التعليم ستكون محور التعافي الوطني. (FRED)
فلسطين	أكثر من 97%	من أعلى المعدلات في المنطقة	نحو 45% تقريبًا	التعليم يمثل أداة صمود وتنمية رغم التحديات السياسية.

2- التعليم والذكاء الاصطناعي

ننتقل إلى الحديث عن الذكاء الاصطناعي ودوره في التعلم، فهو يشكل فرصة تاريخية لإعادة صياغة التعليم في المنطقة؛ كونه قادرًا على:

1. تصميم مسارات تعليمية مخصصة لكل طالب.
2. تحسين التقييم والمتابعة.
3. توفير محتوى تعليمي متقدم منخفض التكلفة.
4. سد الفجوات التعليمية في المناطق النائية.
5. تطوير المهارات المطلوبة لسوق العمل المستقبلي.

لكن النجاح في ذلك يتطلب استثمارات كبيرة في البنية التحتية الرقمية، وتأهيل المعلمين، ووضع أطر أخلاقية وتنظيمية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في المؤسسات التعليمية.

3- التعليم والاستقرار السياسي

تؤكد الأدبيات التنموية أن العلاقة بين التعليم والاستقرار السياسي ليست علاقة مباشرة فحسب، بل علاقة تراكمية. فالمجتمعات الأكثر تعليمًا غالبًا ما تتميز بـ:

1. مشاركة سياسية أعلى.
2. قدرة أكبر على التحقق من المعلومات.
3. انخفاض قابلية الانجرار نحو التطرف.
4. مرونة اقتصادية واجتماعية أكبر.

في المقابل، ترتبط معدلات الأمية المرتفعة وضعف التعليم بزيادة الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع احتمالات الاستقطاب.

4- الإعلام السياسي والرأي العام في عصر المعرفة

أصبح الإعلام الرقمي اليوم أحد أهم الفاعلين في تشكيل الرأي العام. ففي المجتمعات ذات المستويات التعليمية المرتفعة، يميل الأفراد إلى:

1. مقارنة المصادر المختلفة.
2. التحقق من المعلومات.
3. التعامل النقدي مع الخطاب السياسي.

أمّا في البيئات الأقل تعليمًا، فإن تأثير الحملات الدعائية والمعلومات المضللة يكون عادة أكبر، خاصة في ظل الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي.

وقد أظهرت تجارب عديدة حول العالم أن التعليم لم يَعُدْ مجرد وسيلة لاكتساب المعرفة، بل أصبح خط الدفاع الأول في مواجهة التضليل الإعلامي والتلاعب بالرأي العام.

5- العلاقة بين التعليم والاستقرار السياسي

تشير دراسات البنك الدولي واليونسكو إلى وجود علاقة وثيقة بين ارتفاع مستويات التعليم وبين العوامل التالية[13] [14]:

1. انخفاض معدلات الفقر.
2. زيادة المشاركة الاقتصادية.
3. ارتفاع الوعي السياسي.
4. تعزيز الاستقرار الاجتماعي.
5. تراجع فرص التجنيد في الحركات المتطرفة.

الخلاصة

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم، لم يَعُدْ التعليم مجرد خدمة اجتماعية أو قطاع تنموي تقليدي، بل أصبح أحد أهم محددات القوة الوطنية والاستقرار السياسي والقدرة الاقتصادية للدول. وتؤكد التجارب الدولية أن المجتمعات التي تستثمر في التعليم والمعرفة تمتلك فرصًا أكبر لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قدرتها على التكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية.

وفي بلاد الشام، ورغم تفاوت الظروف والتحديات بين الأردن ولبنان وسوريا وفلسطين، فإن القاسم المشترك يتمثل في الحاجة الملحة إلى تحديث الأنظمة التعليمية، وتعزيز المهارات الرقمية، والاستثمار في تطبيقات الذكاء الاصطناعي بوصفها أدوات رئيسية لإعداد الأجيال القادمة لمتطلبات المستقبل. فالتنافس في العقود المقبلة لن يكون قائمًا على حجم الموارد الطبيعية أو عدد السكان فحسب، بل على قدرة الدول في إنتاج المعرفة وتطوير رأس المال البشري وتوظيف التكنولوجيا في خدمة التنمية.

كما أن أهمية التعليم تتجاوز أبعاده الاقتصادية، لتشمل دوره المحوري في تشكيل الوعي المجتمعي وتعزيز الثقافة السياسية. فكلما ارتفع المستوى التعليمي في المجتمع، ازدادت قدرة أفراده على التحقق من المعلومات، والتمييز بين الخبر والتحليل والرأي والدعاية السياسية. ويُصبح الأفراد أكثر قدرة على التعامل النقدي مع الرسائل الإعلامية، وأكثر مقاومة لحملات التضليل والشائعات. وفي المقابل، فإن المجتمعات الأقل تعليمًا تكون أكثر عرضة للتأثر بالمعلومات المضللة والخطابات الشعبوية والاستقطابية، خاصة في ظل الانتشار الواسع لمنصات التواصل الاجتماعي وما تتيحه من تدفق هائل للمعلومات غير الموثقة.

ومن هنا، فإن الاستثمار في التعليم لم يَعُدْ يهدف فقط إلى إعداد أفراد قادرين على المنافسة في سوق العمل، بل أصبح يمثل خط الدفاع الأول في مواجهة التضليل الإعلامي وحماية التماسك المجتمعي وتعزيز المشاركة الواعية في الحياة العامة. وعليه، فإن مستقبل المشرق العربي سيظل مرتبطًا بمدى نجاح دُوَلِه في بناء أنظمة تعليمية حديثة، قادرة على إنتاج المعرفة وتعزيز التفكير النقدي وتوظيف الذكاء الاصطناعي بصورة مسؤولة وفعالة.

فالتعليم اليوم ليس مجرد قطاع خدمي، بل هو مشروع استراتيجي لصناعة المستقبل، وأداة رئيسية لبناء مجتمعات أكثر وعيًا واستقرارًا وقدرة على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

ثالثًا: الاقتصاد

قراءة في اتفاقية الأسهم بين أبوظبي وعمّان: الشراكات الاستثمارية العربية وإعادة تشكيل الاقتصاد الأردني

في ظل التحولات الاقتصادية والجيوسياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، برزت الاستثمارات السيادية العابرة للحدود بوصفها إحدى أهم أدوات بناء الشراكات الاقتصادية وتعزيز التكامل الإقليمي. وفي هذا السياق، اكتسبت الاتفاقيات الاستثمارية الموقعة بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة الإمارات العربية المتحدة أهمية خاصة، ليس فقط من حيث حجم الاستثمارات المستهدفة، وإنما أيضًا من حيث دلالاتها الاستراتيجية وانعكاساتها المحتملة على مستقبل الاقتصاد الأردني ودوره في منظومة الربط الإقليمي الجديدة.

وتأتي الاتفاقيات المرتبطة بشركة أبو ظبي التنموية القابضة (QDA) ضمن توجه إماراتي أوسع يقوم على الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية والبنية التحتية والأسواق الواعدة في المنطقة، بما يحقق المصالح الاقتصادية المشتركة ويعزز الاستقرار والتنمية المستدامة. وقد تم الإعلان عن تأسيس منصة استثمارية تستهدف ضخ استثمارات تصل إلى خمس مليارات دولار[15] في مشاريع تنموية وبنى تحتية داخل الأردن، تشمل قطاعات النقل والخدمات اللوجستية والطاقة والموانئ ومشاريع التنمية الاقتصادية[16].

1- من المساعدات إلى الشراكات الاستثمارية

شهدت العلاقات الاقتصادية العربية خلال العقود الماضية نمطًا تقليديًّا قائمًا على المساعدات والمنح المالية، غير أن السنوات الأخيرة أظهرت تحولًا تدريجيًّا نحو نموذج جديد يعتمد على الشراكات الاستثمارية طويلة الأمد. ويعكس هذا التحول إدراكًا متزايدًا بأن التنمية المستدامة لا تتحقق عبر الدعم المالي المؤقت، بل من خلال الاستثمار في القطاعات المنتجة القادرة على خلق فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار، تمثل الشراكة الأردنية الإماراتية نموذجًا متقدمًا لهذا التوجه، حيث تركز الاستثمارات الجديدة على مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية، ومنها تطوير الموانئ والنقل والخدمات اللوجستية ومشاريع الطاقة، وهي قطاعات تُعَدُّ أساسية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني وتحسين بيئة الاستثمار.

لماذا الأردن؟

تتجاوز أهمية الأردن حجمه الاقتصادي أو السكاني، إذ يتمتع بموقع جغرافي يمنحه دورًا محوريًّا في الربط بين الخليج العربي وبلاد الشام والعراق وشرق المتوسط[17] . كما يتميز باستقرار سياسي ومؤسساتي نسبي مقارنة بعدد من دول المنطقة، ما يجعله بيئة مناسبة للاستثمارات طويلة الأجل.

ومن منظور استراتيجي، تنظر المؤسسات الاستثمارية الكبرى إلى الأردن باعتباره منصة لوجستية إقليمية، يمكن أن تلعب دورًا متزايدًا في مشاريع النقل والتجارة والطاقة خلال السنوات المقبلة. ولذلك فإن الاستثمار في البنية التحتية الأردنية لا يخدم الاقتصاد الوطني فحسب، بل يرتبط بمشاريع الربط الإقليمي الأوسع التي يجري العمل عليها في المنطقة.

2- اتفاقية الأسهم: أبعاد اقتصادية تتجاوز الأسواق المالية

رغم أن اتفاقية الأسهم تبدو للوهلة الأولى خطوة مالية مرتبطة بالاستثمار في الشركات والأصول، فإن آثارها المحتملة تمتد إلى ما هو أبعد من الأسواق المالية. فمن المتوقع أن تُسهم هذه الاتفاقيات في:

1. تعزيز الثقة بالاقتصاد الأردني.
2. جذب استثمارات أجنبية إضافية.
3. تطوير البنية التحتية والخدمات اللوجستية.
4. خلق فرص عمل جديدة.
5. رفع كفاءة القطاعات الإنتاجية.
6. تحسين قدرة الأردن على الاندماج في سلاسل الإمداد الإقليمية.

تشير طبيعة القطاعات المستهدفة ضمن الشراكة الاستثمارية الأردنية الإماراتية إلى أن التركيز لا ينصب على العوائد المالية قصيرة الأجل فحسب، بل على بناء بنية اقتصادية قادرة على دعم النمو المستدام وتعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني على المدى الطويل.

وتشمل هذه الاستثمارات قطاعات النقل والخدمات اللوجستية والطاقة والبنية التحتية، وهي قطاعات ترتبط بصورة مباشرة بموقع الأردن الجغرافي ودوره المتوقع في مشاريع الربط الإقليمي والممرات التجارية الجديدة بين الخليج وبلاد الشام وشرق المتوسط. ويُظهر توزيع الاستثمارات المستهدفة أن الأولوية تُمنح للمشاريع القادرة على تحقيق أثر اقتصادي واسع، من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتطوير شبكات النقل والطاقة، وتعزيز قدرة المملكة على استقطاب استثمارات إضافية وخلق فرص عمل جديدة، بما ينسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي الأردنية وأهداف التنمية طويلة الأمد.

هنا يوضح الرسم البياني القطاعات المستهدفة ضمن الشراكة الاستثمارية الأردنية الإماراتية. وهو توزيع تقديري للتركيز الاستثماري حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية الواردة في الخطط المعلنة[18]*:

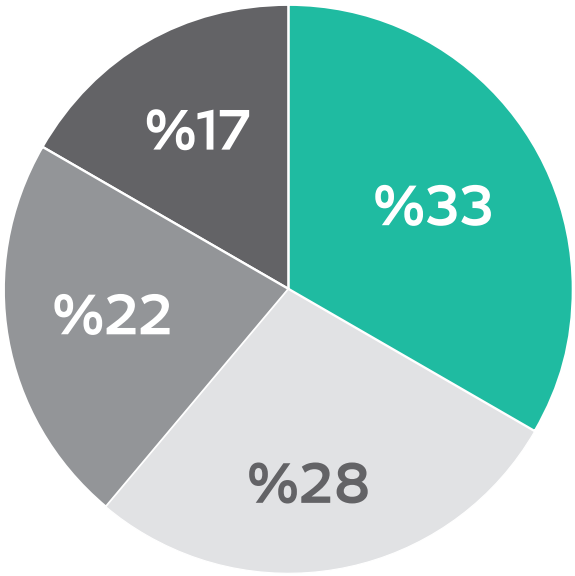

*ملاحظة: يعكس الرسم أولويات القطاعات المستهدفة في الشراكة الاستثمارية استنادًا إلى المشاريع والبنية الاقتصادية المعلنة، وهو مخصص لأغراض التحليل الاستراتيجي في المقال، وليس توزيعًا ماليًّا رسميًّا منشورًا.

3- البعد الإقليمي للشراكة الأردنية الإماراتية

لا يمكن فصل هذه الاتفاقيات عن التحولات الجارية في المنطقة. فدولة الإمارات تعمل خلال السنوات الأخيرة على بناء شبكة واسعة من الشراكات الاقتصادية والاستثمارية في الشرق الأوسط والبحر المتوسط، مستفيدة من خبراتها في إدارة الموانئ والخدمات اللوجستية والاستثمار السيادي.

وفي المقابل، يسعى الأردن إلى تعزيز موقعه كمركز إقليمي للتجارة والنقل والخدمات، خاصة في ظل عودة الحديث عن الممرات التجارية الجديدة ومشاريع الربط بين الخليج وبلاد الشام[19] .

ومن هنا، فإن الشراكة بين أبوظبي وعَمّان لا تمثل مجرد علاقة ثنائية، بل تشكل جزءًا من رؤية أوسع لإعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية في المنطقة على أساس التكامل والمصالح المشتركة.

4- التحديات والفرص

رغم أهمية الاتفاقية، فإن نجاحها يرتبط بعدد من العوامل الأساسية، من أبرزها:

1. سرعة تنفيذ المشاريع.
2. استقرار البيئة التشريعية والاستثمارية.
3. تطوير الكفاءات البشرية.
4. تعزيز الشفافية والحوكمة.
5. ربط الاستثمارات الجديدة بالأولويات التنموية الوطنية.

وفي المقابل، تتيح الاتفاقية فرصة مهمة للأردن للاستفادة من الخبرات الإماراتية في إدارة المشاريع الكبرى والتحول الرقمي والبنية التحتية الحديثة، بما ينعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

الخلاصة

تمثل اتفاقية الأسهم والشراكات الاستثمارية بين أبوظبي والأردن أكثر من مجرد صفقة اقتصادية أو استثمار مالي؛ فهي تعكس تحوُّلًا في طبيعة العلاقات العربية نحو نموذج يقوم على الاستثمار والتنمية والشراكة طويلة الأمد. كما أنها تعبر عن إدراك متزايد لأهمية بناء اقتصادات مترابطة وقادرة على مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية.

وبالنسبة للأردن، فإن القيمة الحقيقية لهذه الاتفاقيات لا تكمن فقط في حجم التمويل أو المشاريع المرتبطة بها، بل في قدرتها على تعزيز موقع المملكة ضمن خريطة الاقتصاد الإقليمي الجديدة، وتحويل موقعها الجغرافي إلى ميزة استراتيجية تدعم النمو والاستقرار خلال السنوات المقبلة.

رابعًا: التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي

هل تستطيع بلاد الشام بناء اقتصاد رقمي تنافسي؟
التجربة الإماراتية في الذكاء الاصطناعي: دروس للمشرق العربي

يشهد العالم تحوُّلًا اقتصاديًّا عميقًا تقوده التكنولوجيا والبيانات والذكاء الاصطناعي، بحيث لم تَعُدْ القوة الاقتصادية تُقاس بحجم الموارد الطبيعية أو الأسواق التقليدية فحسب، بل بقدرة الدول على إنتاج المعرفة وتطوير الابتكار وتوظيف التكنولوجيا في مختلف القطاعات. وفي هذا السياق، يَبْرُز الاقتصاد الرقمي باعتباره أحد أهم محركات النمو في القرن الحادي والعشرين، وأحد المعايير الرئيسية لقياس التنافسية الدولية.

وتشير تقديرات شركة PwC إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يضيف ما يصل إلى 15.7 تريليون دولار إلى الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030[20] ، فيما يُتوقع أن تستفيد منطقة الشرق الأوسط بما يقارب 320 مليار دولار من هذه التحولات[21] . ويعكس ذلك حجم الفرص الاقتصادية المرتبطة بالثورة الرقمية، لكنه يكشف في الوقت نفسه عن تحديات كبيرة تواجه الدول التي لم تنجح بَعْدُ في بناء بنية رقمية متطورة أو تطوير رأس مال بشري قادر على مواكبة متطلبات الاقتصاد الجديد.

وفي هذا الإطار، تبرز بلاد الشام بوصفها منطقة تمتلك مقومات بشرية ومعرفية مهمة، لكنها تواجه في الوقت ذاته مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية التي تؤثر في قدرتها على بناء اقتصاد رقمي تنافسي. ومن هنا يُطرح سؤال جوهري: هل تستطيع دول المشرق العربي التحول من مستهلك للتكنولوجيا إلى مساهم في إنتاجها وتطويرها؟

أين تقف بلاد الشام اليوم؟

تمتلك دول المشرق العربي مجموعة من المزايا التي يمكن البناء عليها في مسار التحول الرقمي. فالأردن يُعَدُّ من أبرز البيئات العربية في ريادة الأعمال التقنية، ويتميز بقاعدة قوية من المهندسين وخريجي تكنولوجيا المعلومات. كما يتمتع لبنان بإرث أكاديمي ومعرفي مهم، أسهم في بروز خبرات لبنانية واسعة في قطاعات البرمجيات والخدمات الرقمية حول العالم.

أمّا فلسطين، فقد نجحت رغم التحديات السياسية والاقتصادية في بناء قطاع واعد لتكنولوجيا المعلومات والخدمات الرقمية والعمل عن بُعْد، مستفيدة من الكفاءات البشرية ومستويات التعليم المرتفعة. وفي المقابل، تواجه سوريا تحديًا مختلفًا يتمثل في الحاجة إلى إعادة بناء بنيتها التحتية الرقمية ضمن عملية التعافي وإعادة الإعمار.

ورغم هذه المقومات، لاتزال المنطقة تواجه عقبات جوهرية، أبرزها محدودية التمويل المُوَجَّه للشركات الناشئة، وضعف الاستثمار في البحث والتطوير، واستمرار هجرة الكفاءات إلى الأسواق الأكثر جذبًا، إضافة إلى تفاوت البنية التحتية الرقمية بين دولة وأخرى.

وتكمن المفارقة في أن بلاد الشام تمتلك رأس مال بشريًّا مؤهلًا نسبيًّا، لكنها لم تنجح بَعْدُ في تحويل هذه الكفاءات إلى منظومة اقتصادية رقمية قادرة على المنافسة الإقليمية والدولية.

يوضح الجدول التالي مؤشرات مختارة للجاهزية الرقمية في بلاد الشام (2025-2026)[22]:

الدولة	مستخدمو الإنترنت (% من السكان)	واقع المهارات الرقمية	بيئة الشركات الناشئة
الأردن	أكثر من 88%	مرتفعة نسبيًّا في البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	من الأكثر تطورًا في المشرق العربي
لبنان	نحو 85%	قاعدة قوية من الكفاءات التقنية	تأثرت بالأزمة الاقتصادية لكنها ماتزال نشطة
فلسطين	أكثر من 80%	كفاءات متميزة في البرمجيات والعمل عن بُعد	نمو متواصل رغم القيود السياسية
سوريا	أقل من دول الجوار	فجوة رقمية ناتجة عن سنوات الصراع	ما زالت في مرحلة إعادة البناء

المصدر: البنك الدولي (World Bank)، الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، وتقارير الاقتصاد الرقمي الإقليمية 2025-2026.

الذكاء الاصطناعي: فرصة لتجاوز القيود التقليدية

تمثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي اليوم فرصة استثنائية للدول النامية لتسريع النمو الاقتصادي وتحسين الخدمات العامة ورفع الإنتاجية. ففي السابق، كانت التنمية الاقتصادية تتطلب استثمارات ضخمة في البنية الصناعية التقليدية، أمّا اليوم فإن الاقتصاد الرقمي يتيح فرصًا أكبر للدول التي تمتلك المعرفة والمهارات والقدرة على الابتكار.

وبالنسبة لبلاد الشام، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يُسهم في تطوير قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والخدمات الحكومية والزراعة وإدارة الموارد المائية والنقل والخدمات اللوجستية. كما يمكن أن يفتح آفاقًا جديدة أمام الشركات الناشئة ورواد الأعمال، ويتيح فرصًا للعمل عن بُعد والوصول إلى الأسواق العالمية دون الحاجة إلى الهجرة الدائمة.

غير أن الاستفادة من هذه الفرص تتطلب استثمارات جادة في التعليم الرقمي والبنية التحتية التكنولوجية وتطوير التشريعات المتعلقة بالبيانات والخصوصية والأمن السيبراني.

التجربة الإماراتية: من استهلاك التكنولوجيا إلى صناعتها

تُعَدُّ دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة من أبرز التجارب العربية في مجال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، فقد تبنت رؤية استراتيجية طويلة المدى، هدفت إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، واستثمرت بصورة مكثفة في البنية التحتية الرقمية والتعليم والتكنولوجيا المتقدمة.

جديرٌ بالذكر أن الاستراتيجية الإماراتية للاقتصاد الرقمي تشير إلى رفع مساهمة الاقتصاد الرقمي من نحو 12% من الناتج المحلي غير النفطي إلى 20 % بحلول عام 2030[23] . كما تتوقع الدراسات أن يُسهم الذكاء الاصطناعي بنحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي الإماراتي خلال السنوات المقبلة[24] ، وهي من أعلى النسب عالميًّا.

كما تشير التقديرات إلى أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي التوليدي قد تضيف ما يقارب 298 مليار درهم إماراتي إلى الاقتصاد الوطني[25] ، ما يعكس حجم الرهان الاستراتيجي الذي تضعه الإمارات على اقتصاد المستقبل.

ولم يكن هذا التحول نتيجة الاستثمار المالي وحده، بل جاء نتيجة تبني سياسات متكاملة، شملت تحديث التشريعات، وتطوير البنية الرقمية، واستقطاب المواهب العالمية، ودعم الشركات الناشئة، وربط التعليم بمتطلبات الاقتصاد الرقمي.

والشكل التالي يوضح التأثير الاقتصادي المتوقع للذكاء الاصطناعي عالميًّا وإقليميًّا حتى عام 2030، وفق تقديرات شركة PwC، كما يبرز الدور المتنامي للإمارات في الاقتصاد الرقمي :

مساهمة الذكاء الاصطناعي المتوقعة في الاقتصاد العالمي والإقليمي بحلول 2030

PwC, Sizing the Prize: What's the Real Value of AI for the Middle East?

وتكشف هذه الأرقام عن حقيقة مهمة، تتمثل في أن المنافسة الاقتصادية خلال العقد المقبل لن تتركز على الموارد الطبيعية أو الصناعات التقليدية وحدها، بل على القدرة على إنتاج المعرفة وتطوير الحلول الرقمية وتوظيف الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات. وإذا كانت الإمارات قد نجحت في بناء منظومة رقمية متكاملة جعلتها من أبرز مراكز التكنولوجيا والابتكار في المنطقة، فإن دول بلاد الشام تمتلك بدورها ميزة مختلفة، تتمثل في وفرة الكفاءات البشرية والخبرات التقنية. غير أن تحويل هذه الميزة إلى قوة اقتصادية حقيقية يتطلب سياسات طويلة الأمد، تستثمر في التعليم الرقمي والبحث العلمي وريادة الأعمال والاقتصاد المعرفي.

ما الذي يمكن أن تتعلمه بلاد الشام؟

لا يمكن استنساخ النموذج الإماراتي بصورة حرفية، فلكل دولة ظروفها الاقتصادية والسياسية المختلفة، إلّا أن هناك مجموعة من الدروس التي يمكن الاستفادة منها.

خمسة دروس من التجربة الإماراتية للمشرق العربي

1. اعتبار البنية الرقمية جزءًا من الأمن الاقتصادي الوطني.
2. دمج الذكاء الاصطناعي في التعليم منذ المراحل المبكرة.
3. توفير بيئة تشريعية مرنة للشركات الناشئة.
4. الاستثمار في مراكز البيانات والحوسبة السحابية
5. استقطاب الكفاءات والاحتفاظ بالمواهب المحلية.

وتؤكد التجربة الإماراتية أهمية بناء بيئة تشريعية مرنة تدعم الابتكار والاستثمار وتسهّل نمو الشركات الناشئة. ويضاف إلى ذلك ضرورة الاستثمار في الأمن السيبراني وحماية البيانات، باعتبارهما عنصرين أساسيين في بناء الثقة بالاقتصاد الرقمي.

وربما يكون الدرس الأهم هو أن رأس المال البشري يمثل المحرك الحقيقي للتحول الرقمي، وأن الاستثمار في الإنسان يظل العامل الحاسم في نجاح أي استراتيجية اقتصادية مستقبلية.

الاقتصاد الرقمي والاستقرار الاقتصادي

لا تقتصر أهمية الاقتصاد الرقمي على زيادة الناتج المحلي أو جذب الاستثمارات، بل تمتد إلى معالجة عدد من التحديات الهيكلية التي تواجه دول المشرق العربي، وفي مقدمتها البطالة وهجرة الكفاءات وضعف الإنتاجية.

فكلما توسعت القطاعات الرقمية، ازدادت فرص العمل المرتبطة بالبرمجيات وتحليل البيانات والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي. كما أن العمل عن بُعْد والاقتصاد المعرفي يتيحان للكفاءات الشابة الوصول إلى الأسواق العالمية دون مغادرة أوطانها، ما يخفف من ظاهرة هجرة العقول التي استنزفت المنطقة لعقود.

ومن هذا المنطلق، يمكن النظر إلى الاقتصاد الرقمي بوصفه أداة للتنمية والاستقرار في آن واحد، وليس مجرد قطاع اقتصادي جديد.

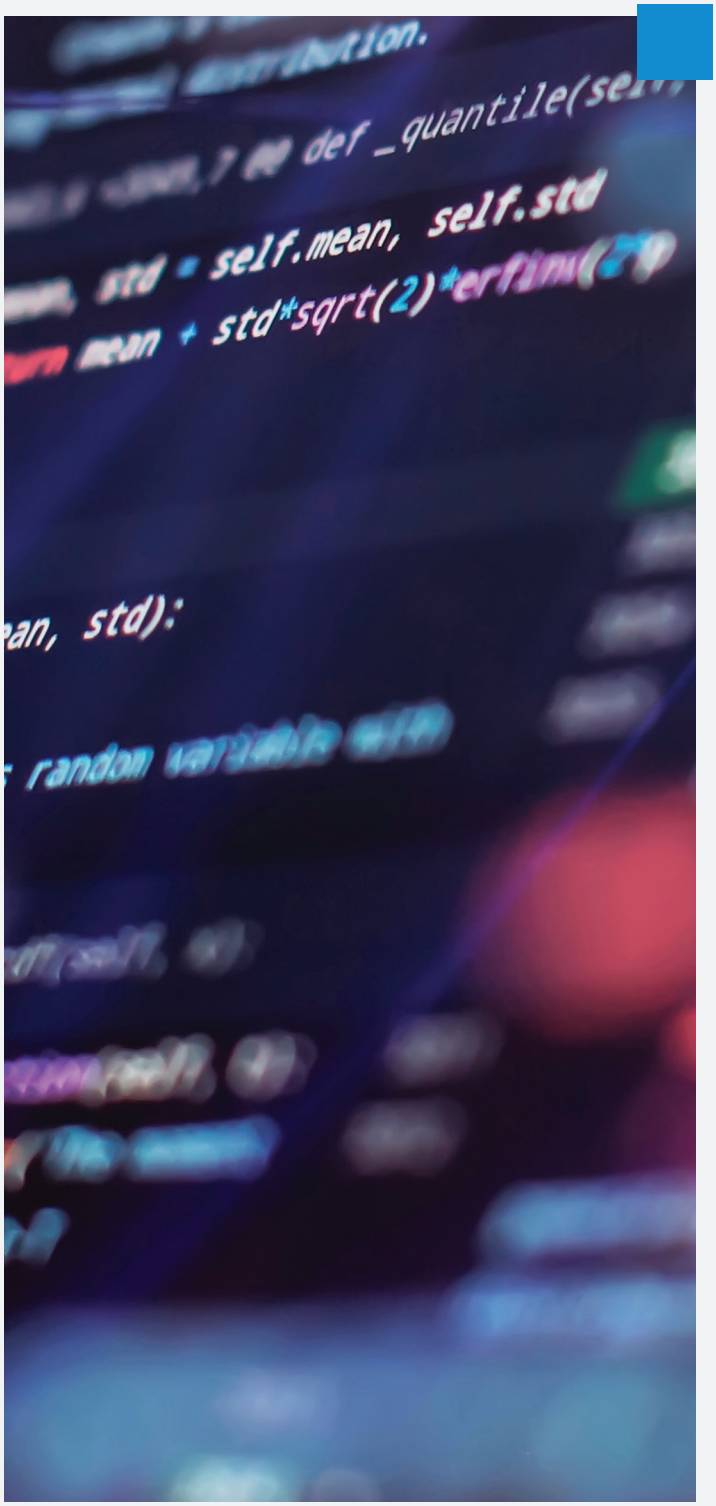

الخلاصة

تقف بلاد الشام اليوم أمام فرصة تاريخية لإعادة صياغة موقعها في الاقتصاد العالمي، من خلال الاستثمار في التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي. ورغم التحديات المرتبطة بالتمويل والبنية التحتية وهجرة الكفاءات، فإن المنطقة تمتلك موردًا استراتيجيًّا بالغ الأهمية، يتمثل في رأس مالها البشري ومستوياتها التعليمية المرتفعة نسبيًّا.

وتؤكد التجربة الإماراتية أن التحول الرقمي ليس نتاج الثروة وحدها، بل نتيجة رؤية استراتيجية طويلة الأمد، تستثمر في الإنسان والتكنولوجيا والمؤسسات. ولذلك فإن قدرة بلاد الشام على بناء اقتصاد رقمي تنافسي ستعتمد على نجاحها في تحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية، والكفاءات إلى مشاريع منتجة، والتعليم إلى أداة للابتكار والتنافسية.

وفي عالم أصبحت فيه البيانات والخوارزميات والذكاء الاصطناعي من أهم عناصر القوة، قد لا يكون السؤال الحقيقي ما إذا كانت بلاد الشام قادرة على دخول الاقتصاد الرقمي، بل ما إذا كانت قادرة على اغتنام الفرصة قبل أن تتسع الفجوة الرقمية بينها وبين الاقتصادات الأكثر تقدمًا.

قائمة المراجع

1 United Nations Office on Drugs and Crime (UNODC), World Drug Report 2025.
2 UNODC, World Drug Report 2025
3 World Customs Organization, Coordinated Border Management Compendium
4 World Customs Organization, Smart Borders Framework
5 United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), ASYCUDA Report 2024: Innovation for a Changing World (Geneva: UNCTAD, 2024), 3–8
6 European Commission, Schengen Area Explained.
7 League of Arab States, Treaty of Brotherhood, Cooperation and Coordination, 1991
8 UNESCO Institute for Statistics (UIS), Literacy Rate Database
9 World Bank, World Development Indicators
10 World Bank, Jordan Education Reform Support Program
11 UNESCO Institute for Statistics
12 World Bank Open Data; UNESCO Institute for Statistics (UIS); FRED Database; Trading Economics
13 UNESCO, Global Education Monitoring Report 2025
14 World Bank, Education and Development Report
15 ADQ, Jordan Investment Platform Announcement
16 ADQ Official Statements, 2024–2025
17 World Bank, Jordan Economic Monitor 2025
18 إعداد المجلة استنادًا إلى بيانات منصة ADQ الاستثمارية والتصريحات الرسمية الصادرة عن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة والحكومة الأردنية.
19 IMF, Jordan Article IV Consultation Report 2025
20 PwC, Sizing the Prize: What's the Real Value of AI for the Middle East
21 PwC, Sizing the Prize
22 International Telecommunication Union (ITU); World Bank Open Data; Regional Digital Economy Reports 2025–2026.
23 UAE Digital Economy Strategy
24 UAE Artificial Intelligence Strategy 2031
25 PwC Middle East, Generative AI Outlook
26 PwC, Sizing the Prize: What's the Real Value of AI for the Middle East

LEVANTINE INSIGHTS

JORDAN VIRTUAL OFFICE | TRENDS GLOBAL تـرينـدز جلـوبـال

رؤى ليفانتين